عفــواً:
إنها حالة، لا حادث! (*)

الكتابة - أقصد التى تحمل إضافة، عن حادثة مروعة شغلت الدنيا، تغدو مهمة شديدة الصعوبة، يضاعف من صعوبتها اقتران كثافة التناول التى تكاد لا تترك شاردة ولا واردة بأثر الصدمة، وتحرك "الأغراض" وراء سواتر مضللة للتملص أو تخليص من يراد تخليصه وإبعاد المسئولية عنه، فتتوه أو تحرف الحقائق، ومع ذلك فأصعب من الكتابة السكوت عن تناول كارثة العبارة "السلام ٩٨" !! فالكارثة أبعد من أن نغسل أيدينا منها، بتعليق "الأطواق" فى بعض رقاب ينتهى إليها التحقيق الذى غالبا ما يتوقف جنائيا عند ما يسميه أهل القانون "السببية المباشرة" للحادث.. وهذه الغاية مع جلالها ووجوبها اللازم، لا تحل المعضلة الأساسية.. المعضلة فى معتقدى أننا لسنا إزاء حادث وإنما "حالة"، بل" حالة مزمنة".. فها نحن قد ضُبطنا متلبسين للمرة الخامسة آو السادسة، على التوالى فى أشهر قليلة، بحالة مزرية من العجز والخبو والاستخذاء والخدر واللاتيقظ واللاتوقع واللا تفطن وخفوت أو انعدام الانتباه.. كارثة العبارة، ليست هى الأولى، ولن تكون الأخيرة طالما تاهت منا البوصلة ولم نشخص أسباب الداء ونتعاطى الدواء!.. كنت صبيا يافعا دون الخامسة عشرة، حين وقعت حادثة غرق الباخرة "دندرة" فى مياه النيل فى الخمسينيات، وهاأنذا قد شخت وبلغت السابعة والستين، ولا

---

* ٢٠٠٦/٢/١٦

يزال الحال هو الحال، بل وازداد سوءاً!.. لم تخل سنة من السنوات من كارثة أو أكثر من هذه الكوارث.. كارثة انهيار "عمارة بيومى بالدقى التى تحولت فى لحظات - بالخمسينيات - إلى كوم تراب! وكارثة "العوامة" التى مالت - فى الستينيات - وسقط من فيها بالنيل وهم يتابعون سباقه الدولى، حتى تخلى العظيم حسن عبد الرحيم عن تقدمه السباق وأخذ ينقذ الغرقى فى غياب رجال الإنقاذ! وكارثة العمارات التى تنهار تباعا كل عام وتتحول إلى أكوام رمال!.. وكارثة محرقة قطار الصعيد، ومحرقة مسرح قصر ثقافة بنى سويف!. أما العبَّارات، فسجلها حافل، يسجل كوارث كل عام.. لا زلت أذكر كارثة العبارة "بترة" التى غرقت بمن عليها بالمئات بالبحر الأحمر فى الثمانينيات!.. وكارثة العبارة "سالم إكسبريس" عام ١٩٩٠، والعبارة" السلام ٩٥" من عامين، وأخيرا كارثة العبارة السلام ٩٨ "! صاحبة النصيب الأوفى!!

لست أريد أن أردد ما غطته الصحف التى تناولت الكارثة من كل جوانبها، وإنما أريد أن أتوقف عند هذا "التلاحق" "المتواصل" والمردود إلى جذور وأسباب شبه واحدة، ومثله لتلاحق الموصول فى مخالفات المبانى وارتفاعاتها، وتبوير وبناء الأرض الزراعية الذى يغتال حياتنا، والعشوائيات التى استشرت تحت نظرنا عبر السنين دون أن نحرك ساكنا!.. هذا "التلاحق" "المتواصل" "المستمر"، لا يعنى إلاّ أننا أمام "حالة مزمنة" لا مجرد حادث طارئ خارج السياق! إن ما جرى ويجرى هو "السياق" نفسه، ينطوى على حقيقة مرة أننا نعانى من "حالة كارثية مزمنة".!!.. إن لم نغص إلى أعماقها ونكشف علها الدفينة وأسبابها المزمنة، فلا جدوى فاعلة مؤثرة - من مجرد الإمساك بتلابيب واحد أو آحاد من المسئولين المباشرين عن الكارثة!!.. لن يكفى هذا لحل المعضلة، مثلما لم يحل معضلة الكوارث السابقة، لأننا عاملناها بمنطق غسل اليدين، وتعليق بعض

الأطواق، متناسين أن الدور اللازم للتحقيق الجنائى المستهدف للمسئولية الجنائية، لن يحل محل نظامنا السياسى وسلطاتنا التنفيذية والتشريعية، ومراكز البحث، وعلمائنا، ومفكرينا، وباحثينا، وأحزابنا، ومؤسساتنا التعليمية والثقافية، وأجهزتنا الأمنية والرقابية، وقطاعات الإنقاذ والصحة، فى استقصاء أسباب الداء ووضع حلول جادة شفافة صادقة لمعالجة" الحالة "!.. هذه الحالة مرض حقيقى، علينا أن نعترف به، أصاب الإنسان المصرى بعامة، وأصاب أرباب الوظائف والأعمال بخاصة، والاعتراف بالمرض هو المقدمة الأولى لتشخيصه ثم علاجه!!

فى كل حادثة أو كارثة، أمس واليوم وغدا، سيطل الانسان، وتطل معه من أسف، أزمة الذمم والأخلاق والضمير، وغياب الجد والصدق والإخلاص والاستقامة.. هذه الحقيقة "المرة" صانعة لكل ما نعانى منه فى هذه "الحالة المزمنة "، تتنادى مهما أشحنا وتجاهلنا، أن العيب ضارب فينا حتى النخاع.. فى المالك والمستأجر والشاغل والمنتفع، والمنتج والصانع والعامل، والتاجر والمسوق.. سوف تجد هذه العيوب والأغراض ضاربة للأعماق.. يتحالف مع كل منها: المرتشى، والمتّجر، والمهتبل، والمغتنم، والمتواطئ، والمداهن، والقاعد، واللامبالى، وغير المكترث، والحلياط، والمتستر، والسلبى الساكت الذى لايعنيه من أمر الدنيا وما فيها إلاّ نفسه!

ستطل فى كوارث" العبارات" وغيرها أغراض وصور متكررة.. عدم المطابقة أو الغش فى المواصفات، والارتفاع بطوابق العبارات مثل الارتفاعات المخالفة فى الأبنية التى تتم تحت نظر الجميع، والكل قابض أو مجامل أو ساكت، حتى تشجعت الجهات الرسمية مادام القانون والنظام غائبين، فارتفعت أبنيتها هى الأخرى خلاف القانون، حتى كادت تخرق عين الشمس!!

الأغراض الدافعة لكل هذه المخالفات والكوارث، ترتد جميعها إلى "جشع" تتلقفه بالترحاب والتيسير وربما بالتزيين - ذمم خربة مرتشية، ولا يهتز لها جفن، ولا يردعها حتى محاكمات الرشوة التى تملأ أخبار الصحف!! هذه الأغراض توحشت حتى وصلت إلى حد الترتيب الخفى لحصول الكوارث استهدافاً لتأمين ضخم مرتب!!

وسائل الأمن، لم تغب فقط عن هذه العبارة أو غيرها، وإنما هى غائبة عن مصانعنا ومشروعاتنا ومسارحنا وعمائرنا وطرقاتنا، إن وجدت فمعظمنا لا يعرف كيف يستعملها، ولا تعنى الجهات التى ربما شونت فيها بعض أجهزة الأمان، بوضع مشروع وخطة لأطقم مدربة للتعامل مع الحوادث.. فى جيوش العالم، يوجد بكل وحدة - يسمى "مشروع إطفاء الحرائق"، ومشروع" الدفاع الجوى السلبى".. إلخ.. هذه المشروعات تخصص لها برامج وحصص وأوقات لتدريب المكلفين بالتعامل معها، وتختبر استعداداتهم من وقت لآخر، وفى ظروف "مفاجئة" لاختبار قدرتهم على التعامل التلقائى الفورى بالكثافة والكفاءة الواجبة! كم منا يعرف كيف يستعمل طفاية الحريق المركبة بسيارته؟! كم منا يعرف كيف يتصرف إذا حدث حريق بالعمارة سكناه أو بالفندق الذى فيه ينزل؟! كم منا يعرف كيف يتعامل مع الإغماء أو الأزمة القلبية الطارئة أو كيف يجرى التنفس الصناعى أو الإسعافات الأولية؟! كم منا ممن يركبون الطائرات ينظر بعناية واهتمام لما تشرحه وتمثله المضيفة لكيفية التصرف عند هبوط الأكسجين أو سقوط الطائرة فى البحر؟!.. أليس هذا مرضاً عاماً متفشياً انعكس وسوف يظل ينعكس على التعامل فى حادثات غرق السفن، وفى تلبية - أو لا تلبية - استغاثات إنقاذ الضحايا قبل أن يبتلعهم اليم؟!! هذا العجز قاسم مشترك فى كل حوادثنا، صادفناه حتى فى انفجارات مواسير المياه التى تفضح سوء الصناعة وسوء التركيب، مثلما تحكى العجز عن التعامل حتى

تتحول أحياء بكاملها إلى بحيرات لا تجف وكذا أوحال الأمطار إلاّ ببخر أشعة الشمس، بينما تعطش مدينة نصر شهورا، ويعود إليها "السقا" مع عربات وصهاريج نقل المياه، لأن شبكة المياه قعيدة فى القرن الواحد والعشرين عن الوفاء باحتياجات عاصمة المعز!

لن نشخص المرض، ولن نضع علاجا، ناهيك بأن ننفذه، مالم تكن لدينا رغبة جادة فى معرفة الحقيقة مهما كانت ممضة ومرة!.. فهل نحن حقا نريد الحقيقة، أم أننا نتظاهر بذلك؟!.. إننا فى الواقع نتحاشاها ونتهرب منها، لأن التسليم بها يستتبع جهوداً عريضةً لا يعنينا القيام بها، لأن "المظهرية" هى التى تحكم معظم مواقفنا وسلوكياتنا، ولأننا نستقرب السهل، لاسيما الذى تصاحبه السمعة والصيت والظهور فى الصورة، وننفر نفورا مريضا ضريرا من المواجهة الجادة والعمل الصادق والأحمال الثقيلة التى تكلف من العناء والتجرد والإيثار والإخلاص والتضحية، ما يجعلها فى نظرنا بلا ثمن فيما نتسابق فيه لإحتلال مقاعد الصدارة أو الاتشاح "بالصورة" البراقة المجزية التى لا تكلف عناءً ولا مجهوداً!

وراء المسئولية المباشرة فى كل كارثة، مسئوليات أخرى عديدة وهائلة، قد تبدو بعيدة، ولكنها أس البلاء، ولا علاج دون سبر أغوارها وتشخيصها وعلاجها.. المعضلة أن مواجهتها صعبة وعلاجها مر وطويل، ولكنه واجب إذا أردنا حقيقةً لا تظاهراً! ـ أن نخرج من "وهدة" "الحالة ".. وراء هذه الحالة مساحة هائلة من التسيب والإهمال الفردى والجماعى، ومساحة هائلة من خراب الذمم وموت الضمائر، ومساحة هائلة من الجشع والفساد!.. ستجد وراء كل كارثة صفوفاً متراصة من خراب الذمم والضمائر والفساد، ما كان يمكن بدونها الخروج عن " المواصفات الواجبة "، أو الحصول على "الترخيص" الممنوح فى غير موضعه، أو تحاشى الرقابة والتفتيش والمراجعة!.. التحايل لتمرير التراخيص، ليس من أعمال السحر التى يستعصى

كشفها على الأجهزة، ولكنها تتجاهلها أو تتغاضى قصداً أو إهمالاً عنها، أو تتستر عليها لقاء رشاوى ضاربة أطنابها.. هذا الفساد مثل السوائل فى الأوانى المستطرقة، قعد الكثيرون عن التصدى له، لأن أصحاب البيوت الزجاجية يخافون إطلاق قذائف قد تُرد عليهم!! التغاضى صار فلسفة محمودة، لأنه فى نظر المتغاضى مأمون العواقب، يسد أبوابا يتحاشى رياحها!.. تكون النتيجة أن يتواضع المجتمع كله على الفساد أو على السكوت والتغاضى والسلبية. بينما يمرح أوتاد الفساد، وتفنجل عيونهم بجرأة على الرشوة والعمولة والمكافأة والتصعيد الوظيفى أو السياسى أو الشعبى أو الأدبى أو سبيلاً للعلاقات المرضية أو الواعدة أو المحرمة أو الآثمة!! هنالك تختل البوصلة، ونعيش "الحالة المزمنة" التى ستظل تفرز من وقت لآخر "حادثة كارثية"، تلوعنا مرارتها، لنسرع من بعد إلى نسيانها أو تناسيها إلى أن تدهمنا كارثة أخرى!!!